

الملف

غاصب مختار
journalist.70@gmail.com

رئيس التفتيش المركزي: أقفلنا الباب على التدخلات مهما علا مصدرها

انشىء التفتيش المركزي عام 1959 في عهد الرئيس فؤاد شهاب ضمن حملة الاصلاح الاداري التي ارسى المؤسسات الرقابية الاساسية لمراقبة عمل الادارات العامة وتطويره. تشمل صلاحيات التفتيش جميع الادارات والمؤسسات العامة والبلديات، كذلك القضاء والقوى العسكرية، لكن للاحية الشؤون المالية فقط وفي حدود ما تسمح به قوانينها الخاصة

العمل الاداري من خدمة المواطن الى خدمة الزعيم، ما يؤثر على انتاجية الادارات والمؤسسات العامة وفعاليتها.

■ كم بلغ عدد المخالفات او الشكاوى هذه السنة؟

□ الشكاوى وسيلة فعّلة التفتيش المركزي منذ العام 2018، ويحرك بها اجراءات التفتيش في الادارات العامة. فقد بلغ عددها لغاية 2021/8/3 نحو 100 شكوى وهو عدد قليل مقارنة بعام 2020 حيث سجلت في مصلحة الديوان في التفتيش المركزي 246 شكوى، فيما بلغ عددها عام 2019 نحو 554، و312 عام 2018. هذا دليل على تشبيك المواطن مع الادارة العامة لتحسين عملها مع تمكين التفتيش من ممارسة دوره الرقابي بفعالية اكبر، مع الاخذ في الاعتبار طبعاً جائحة كورونا واثارها السلبية على علاقة المواطن بالادارة العامة خلال السنتين الاخيرتين.

■ ما هي انواع المراقبة، كيف تتم وعبر اي جهاز رقابة؟

□ يعمل التفتيش المركزي على رقابة جميع الادارات والمؤسسات العامة والبلديات، من خلال المفتشيات العامة المتخصصة: المفتشية العامة الادارية، المفتشية العامة الهندسية، المفتشية العامة الصحية والاجتماعية والزراعية، المفتشية العامة المالية ومفوضية الحكومة لدى الهيئة العليا للتأديب. تشمل اعمال التفتيش المركزي نوعين من انواع الرقابة هما رقابة الامتثال للانظمة والقوانين

تقصير في خدمة المواطن وعدم تحقيق المصلحة العامة. فهذه المؤسسات التي تهدف اولا الى خدمة المواطن تعمل تحت اشراف اجهزة رقابية اهمها التفتيش المركزي. غير ان هذه الاجهزة، المولجة بمراقبة وتحسين العمل الاداري، همّشت وهمّش عملها بعدم تطويرها منذ ثلاثين عاماً. فالملاك الملحوظ في نص انشاء التفتيش المركزي عام 1959 تبقى منه اليوم 30% فقط لمراقبة الادارة العامة التي كانت تشمل حوالي 10 الاف موظف في حينه وعددا قليلا من الادارات العامة، فباتت حالياً تضم اكثر من 100 الف موظف والاف الادارات والمؤسسات العامة. لكن على الرغم من النقص الملحوظ في الموارد البشرية، يعمل التفتيش على شمولية رقابة جميع الموظفين. من هنا يظهر التقصير في مؤسسات الدولة لاسباب عدة، منها عدم الاستثمار في الاجهزة الرقابية وعدم تفعيلها او العمل على تطوير قدرات موظفيها او تحسين حالتهم. كذلك تجاهل اقتراحاتها وتوصياتها اليلة الى تحسين اساليب العمل الاداري. كما نلاحظ ان المسار الاداري غير محترم في الدولة اللبنانية. فالمعاملات الادارية يجب ان توجه من ادنى السلم الاداري الى اعلى المراجع، وهذا اساس العمل والقوانين الموضوعية بحسب التسلسل الاداري، لكن العمل الاداري يختصر حالياً بمكتب الوزير ومستشاريه. كذلك نذكر مشكلة اساسية هي ظاهرة التوظيف غير الشرعي الذي تنتج منه حكماً الزبائنية السياسية، فيصبح ولاء الموظف في الادارة العامة لزعيمة الذي وظيفه، وليس لوظيفته الهادفة الى خدمة المواطن والمصلحة العامة. فيتحول عندها

عمل التفتيش المركزي منذ انشائه، وفق المنصوص عليه في المادة 2 من المرسوم الاشتراعي رقم 115/59، على مراقبة الادارات والمؤسسات العامة، والتدقيق في سير العمل فيها وكشف ثغرها، وسعى الى تطوير اساليب العمل الاداري، كما تؤكد التقارير والقرارات التي كشفت الفساد والممارسات غير القانونية.

"الامن العام" حاورت رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية عن دور التفتيش ومهامه، وحجم التقصير، والمخالفات في الادارات العامة وطبيعة العقوبات، والعقبات امام عمله وحجم التدخلات فيه.

■ ما هو دور التفتيش المركزي في مراقبة الادارات والمؤسسات الرسمية؟

□ يتولى التفتيش مراقبة وتفتيش الادارات والمؤسسات العامة والموظفين التابعين لها في ما يتعلق بقيامهم بمهامهم وتأديب واجباتهم وما يترتب عليها من مسؤوليات. كما يقوم بتحسين وتطوير العمل الاداري لزيادة فعالية وجودة الخدمة العامة من خلال دوره المتجسد في تنسيق الاعمال بين مختلف الجهات. وتنتج من رقابة التفتيش المركزي معاقبة الموظفين المخالفين، او احالتهم على الهيئة العليا للتأديب او على القضاء، وتقدير المستحق منهم، واصدار التوصيات بما يساهم في تحسين سير العمل الاداري.

■ ما مدى التقصير في مؤسسات الدولة واسبابه؟

□ لا تقوم مؤسسات الدولة اليوم باداء مهامها على اكمل وجه، وينجم عن ذلك



رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية.

فرض العقوبات التأديبية المقتضاه، ان تحيل المسؤول على المجلس التأديبي المختص، وان تقرر احواله على ديوان المحاسبة وتطلب من المدعي العام التمييزي ملاحقته جزائياً.

■ ما مدى التزام التقارير والتوصيات التي يصدرها التفتيش، وما هي اجراءات المتابعة للتنفيذ؟

□ بعد انتهاء اعمال التفتيش، يرفع المفتشون مقترحاتهم في التقرير الى هيئة التفتيش التي تتداول بها وتقر التوصيات التي تراها مناسبة، لتتابع رئاسة التفتيش تنفيذها. فيرسل رئيس التفتيش كتب المتابعة الى الادارات والمؤسسات العامة والبلديات من اجل التشديد على اتخاذ المقترحات في الاعتبار والالتزام بالتوصيات. لكن تبين ان قرارات هيئة التفتيش المركزي غير محترمة، وهناك العشرات من القرارات التي لم تحترم على مدى 20 عاماً واكثر. علماً ان رئاسة التفتيش المركزي هي في صدد متابعتها حالياً مهما كانت قديمة، من خلال ارسال كتب الى الادارات لحضها على التزامها. من ابرز العوامل التي تدفع المؤسسات الى اهمال او تجاهل تقارير التفتيش وتوصياته، غياب صلاحية الرقابة الادارية على الوزراء المكلفين تنفيذ التوصيات، وبالتالي تبقى المتابعة ادارية بحث من دون امكان حض الوزير على تنفيذ القرارات والتوصيات بسبب عدم القدرة على فرض عقوبات تأديبية عليه تحضه على التزام مقررات التفتيش. في هذا الصدد، تبقى المتابعة من خلال التواصل الاداري فقط بواسطة الكتب والمناقشات.

■ ما حجم التدخلات في عمل التفتيش وكيف يواجهها؟

□ التفتيش من اهم الاجهزة الرقابية على الادارة العامة نظراً الى شمولية صلاحياته وقدرته على انزال العقوبات بالمخالفين. لذا، من البديهي ان تكون محاولات التدخل في سير عمله واساليب رقبته كثيرة. لكننا أقفلنا الباب على جميع هذه المحاولات مهما علا مصدرها، لأن دور التفتيش



من اسباب التقصير في مؤسسات الدولة تجاهل اقتراحات هيئات الرقابة وتوصياتها



في الادارات العامة والبلديات، كما تتضمن مراقبة اداء الموظفين في تلك الادارات بهدف تحديد المتطلبات الضرورية في الادارة العامة من اجل تطوير ادائها في خدمة المواطن والمصلحة العامة. كما تراقب ادارة التفتيش المركزي وتفتيش الادارات العامة والبلديات في ما يتعلق بكيفية قيامها بالمهام الموكولة اليها، والموظفين التابعين للادارات العامة والبلديات في ما يتعلق بكيفية قيامهم بالواجبات والمسؤوليات المترتبة عليهم، وتراقب ايضاً موظفي المؤسسات العامة وتعمل على تفتيشهم وفقاً للشروط التي تنص عليها انظمتها الخاصة.

■ ما هي ادوات المراقبة وكيف تتم محاسبة المرتكبين؟

□ يمارس التفتيش المركزي دوره الرقابي الفعال من خلال ادوات متنوعة، تنتهي باحالة ملفات التفتيش على الهيئة بهدف انزال العقوبات المقترحة واصدار التوصيات الواجبة. بالنسبة الى ادوات المراقبة، فان التفتيش يجري وفقاً لبرامج سنوية واستثنائية او بناء على تكاليف خاصة، بواسطة لجان

تحقيق خاصة او شكاوى المواطنين. اما بالنسبة الى العقوبات التي ينزلها التفتيش المركزي بالموظفين المخالفين، فيمكن في المخالفات المشهودة او في حالات عرقلة اعمال التفتيش، ان يقترح المفتش فرض احدى العقوبتين الاولى والثانية من الدرجة الاولى المنصوص عليهما في المادة 55 من نظام الموظفين، اي التأنيب او حسم الراتب لمدة 15 يوماً على الاكثر. اما موظفو الفئة الاولى في الادارات العمومية والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات، فيحق للهيئة ان تفرض عليهم مباشرة عقوبات الدرجة الاولى فقط. كذلك يمكن للهيئة، بعد



DEGREES

- o Bachelor of Science in Nursing
- o Bachelor of Science in Physiotherapy
- o Bachelor of Science in Medical Imaging
- o Bachelor of Science in Nursing - Bridging program to obtain the Bachelor degree for TS holders in Nursing
- o Bachelor of Science in Medical Imaging - Bridging programs to obtain the Bachelor degree for TS holders in Medical Imaging
- o Master of Hospital Management



لم يبق من ملاك التفتيش الا 30% فقط لمراقبة كل الادارات.

ضمن ادارتهم، من المهم اعتماد الزامية ابلاغ التفتيش المركزي مباشرة من الموظفين، بالمخالفات القانونية التي مرت عليهم في اثناء تأدية مهامهم. هذا الاسلوب يسمح لموظفي الادارات العامة تسليط الضوء على المخالفات الحاصلة في مؤسساتهم كونهم من العناصر الاساسية، والاخر في مدى تقيد الادارة بالقوانين والانظمة المرعية الاجراء. بفضل وجود التفتيش المركزي كصلة وصل ضامنة لعلاقة المواطن بالادارة العامة، وبفعل تطوير اسلوبه الرقابي الرقمي، استطاع احياء وارساء مبادئ الحوكمة عبر المساءلة والمحاسبة والتتبع في حال التقاعس او المخالفة في تأدية الواجب الوظيفي، تحقيق الشفافية والعدالة المجتمعية، مكافحة الفساد المباشر وغير المباشر، والاهم استعادة بناء ثقة المواطن والمجتمع الدولي بالمؤسسات العامة. اخيرا، ينبغي ان يتوسع نهج العمل الرقمي الى اعمال ادارات عامة اخرى، بهدف زيادة فعاليتها وضمان الشفافية في خدمة المواطن والسهر على المصلحة العامة.

**عمل هيئات الرقابة
هش نتيجة عدم تطويرها
خلال 30 عاما**

الوزير على الادارة التي يرأسها ووقف تدخل المستشارين في الاعمال التنفيذية، بهدف حض الادارات العامة على التزام توصيات التفتيش المركزي ومقترحاته، ما يعزز تنفيذ توصيات التفتيش في الادارات والمؤسسات الخاضعة له من دون سيطرة الوزير المطلقة على جميع الاعمال التي تجري في صلب الادارات العامة، وربط تنفيذ القرارات بشخصه فقط. ومن اجل التشديد على تعاون الادارات العامة مع التفتيش المركزي وتسهيل عملية التفتيش، وتعزيز تواصل الموظفين مع هذا الجهاز الرقابي ومشاركتهم في تحسين سير العمل

◀ يكمن في احقاق الحق في ما يصب في مصلحة المواطنين من خلال ادانة الموظفين المخالفين او تبرئتهم، وبالتالي لا مكان للمناورات او الحسابات الشخصية في هذا المجال، لان الحق يعلو ولا يعلى عليه. من هنا، يقفل التفتيش المركزي الباب امام جميع التدخلات بانواعها كافة، سواء كانت من خلال المناورات السياسية او حتى من خلال الضغط الاعلامي والمقالات الصحافية التي تناولت اعمال التفتيش والعاملين في هذه الادارة من اجل التأثير على الرأي العام وتغيير مسار العمل في الادارة.

■ هل من افكار او مقترحات لديكم لتطوير عمل التفتيش وزيادة فعاليته؟ هل تم طرحها على الجهات المعنية وما النتيجة؟
□ يمر لبنان اليوم بتحولات سريعة على المستوى التكنولوجي، تفرض على التفتيش تحديث اساليب عمله واعتماد اداة مستحدثة لتأدية دوره الرقابي والانهائي. التفتيش المركزي فعّل دوره الاستراتيجي الاساسي المرسوم له منذ تأسيسه، والملخص بثلاثة مرتكزات تشكل صلب مهامه: رقابة، توجيه، وانماء. فقد تم تحديث وارساء قواعد جديدة ومتطورة لرقابته، مع تطوير وتفعيل اساليب التوجيه المتبعة مع الادارات والمؤسسات العامة والبلديات، وصولا الى تحقيق الرؤية الشاملة عن كيفية المساندة والمساعدة في رسم استراتيجيات ووضع خطط للانهاء. برز هذا الامر من خلال استخدام المنصة المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة Impact في التدقيق في عملية التلقيح ضد فيروس كورونا، ان في القدرة على مراقبة سير الاعمال الادارية من خلال الوسائل الالكترونية، او الرقابة المبنية على قواعد بيانات رقمية هي الاكثر شفافية وفعالية، بحيث تمكنت المفتشية العامة الصحية الاشراف بشكل آني على كل عملية التلقيح وضبط المخالفات فور حصولها على الرغم من ان عدد المفتشين الصحيين لا يتعدى الاثنان فقط للقيام بتلك المهمة. من جهة اخرى، من الضروري الغاء هيمنة